تربية

ميرنا الشدياق

العام الدراسي: تراجع الثقة بالمدرسة الرسميّة وإرتفاع الأقساط في المدارس الخاصة

يتجدد همّ الاسر مع بداية كل عام دراسي في تأمين مستلزمات عودة ابنائهم الى المدرسة مثل الملابس والقرطاسية والحقيبة المدرسية في ظل وضع اقتصادي صعب وارتفاعات غير مبررة في الاسعار. وللعام الخامس، يعيش التعليم تحديات الاعباء المالية وعدم القدرة على الوصول الى الجودة، بفعل الازمة الاقتصادية والعدوان الاسرائيلي

كان التعليم يوما اداة لتحقيق العدالة والمساواة، ليتحول اليوم الى سلعة نخبوية تباع وتشترى، مما يخلق طبقية تربوية غير مقبولة ويعزز الانقسامات الاجتماعية. اذ اصبح حق التعليم مرهونا بقدرة العائلات على دفع الاقساط المتضخمة التي تزداد عاما بعد عام من دون مبرر حقيقي، مما يضع عبئا اضافيا على كاهل الاسر اللبنانية التي تعاني اصلا من ازمة اقتصادية خانقة.

من هنا اهمية تعزيز دور الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية في لبنان، ورفع مستواها لتكون خيارا موازيا وقويا امام الجامعات والمدارس الخاصة. واذا كانت الدولة عاجزة عن تفعيل دور المدرسة الرسمية، على الاقل، عليها اتخاذ اجراءات تضبط الاقساط.

فالقسط المدرسي الخاص في لبنان من الاعلى في العالم، مقارنة مع معدل دخل الفرد، اذ ان اكثر من 65% من دخل الاسرة ينفق على التعليم.

وعلى رغم ارتفاع تكاليفها بقيت المدرسة الخاصة ملاذا امنا للتعليم بجودة افضل من المدرسة الرسمية. فبعدما شهدت المدرسة الرسمية اقبالا في الاعوام الدراسية 2019-2020 و2020 - 2021، عادت وتراجعت في الاعوام اللاحقة بحسب "الدولية للمعلومات" وانخفضت نسبة الاقبال اليها من 37.1% في العام 2020 - 2021 الى 29.3% في العام 2022 - 2023، مسجلة نزوحا نحو 72,701 طالب من التعليم الرسمي الى التعليم الخاص.

وقد يعود ذلك بشكل رئيسي الى اعتبار اللبنانيين، على الرغم من الازمة المالية التي يعانون من تداعياتها، بأن التعليم هو الراسمال الاساسي لاولادهم، ومع انعدام الثقة بالمدرسة الرسمية شبه المجانية يندفعون الى تحمل الكلفة المرتفعة والعبء المالي كي يتعلم ابناؤهم في المدارس الخاصة.

الى ذلك، فقد سجل تراجع في اعداد الطلاب اللبنانيين من 911,100 في العام 2019 الى 898,487 في العام 2023 اي بنسبة 1.38%، وتنقسم الاراء حياله، فثمة من يعزو ذلك الى فرضية التسرب المدرسي نتيجة الازمة المالية، الامر غير الاكيد لتوفر تعليم رسمي وحتى خاص شبه مجاني، وهناك من يبرر ذلك بتزايد اعداد المهاجرين من لبنان في السنوات الماضية، الفرضية الاكثر صوابية ربما، بحسب "الدولية للمعلومات".

في تقرير نشره البنك الدولي على موقعه الرسمي في 23 ايار 2024، اشار الى ارتفاع معدل الفقر في لبنان الى اكثر من ثلاثة اضعاف خلال العقد الماضي. ليصل في العام 2022 الى 44%، اي انه شارف على اصابة نصف الشعب اللبناني. ومن حيث المنطق، يفترض ان يتدنى مستوى الثقافة كلما زاد معدل الفقر، والعكس صحيح. لكن في لبنان الامر مختلف. ففي العام ذاته، وتحديدا للسنة الدراسية 2022 - 2023، سجلت النشرة الاحصائية للمركز التربوي للبحوث والانماء، انتساب 58% من تلامذة لبنان الى مدارس خاصة غير مجانية. فيما انخفضت النسبة الى 29% في المدارس الرسمية.

لا شك في ان ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس الخاصة رغم مؤشر الفقر، يعود الى المشاكل التي واجهتها المدرسة الرسمية خلال الاعوام الثلاثة الماضية، 2022 – 2023 وما قبل، ابرزها الاضرابات وانخفاض ايام التعليم، ومن الممكن ان يكون لذلك اسباب اخرى، منها، ثقافة اللبناني، الحريص دوما على ان يحظى ابناؤه بتعليم جيد ومتقدم، حتى لو اضطره الامر الى الاستدانة.

الا ان استطلاعات تقدر ارتفاع النزوح من المدارس الخاصة الى المدارس الرسمية بسبب عدم قدرة الاهالي على تحمل الارتفاع المتزايد للاقساط في المدرسة الخاصة، مما يشير الى ان ازمة التعليم في لبنان قضية ملحة، تتطلب اهتماما عاجلا لضمان حصول جميع الاطفال على تعليم جيد وفرصة النجاح. ويبقى ان اهالي التلاميذ يعيشون في حالة من الضياع والتخبط، لاسيما وان اصحاب المدارس يتعاملون معهم وكأنه لا يوجد ازمة في لبنان.

"الامن العام" اجرت حوارا مع الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين مفندا بالارقام انعكاسات الازمة الاقتصادية على العام الدراسي.

■ ما هي العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على العام الدراسي هذا العام؟

□ تبرز مع بداية شهر ايلول من كل عام الهموم المدرسية، وهي هذا العام اكبر والتحديات اخطر، فمع استمرار الازمة الاقتصادية – المالية التي تعصف بلبنان منذ اكثر من 5 سنوات وما ادت اليه من انهيار الدولة وتراجع القدرة الشرائية لاكثرية اللبنانيين، فالرواتب والاجور لاكثريتهم لا تعادل سوى 25% - 50% مما كانت عليه قبل الازمة على الرغم من الزيادات الكبيرة التي اعطيت للعاملين والمتقاعدين في القطاع العام، والمدرسة الرسمية في حالة تراجع وضعف الثقة بها وحتى الخوف والقلق من

الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين.

عدم انطلاق العام الدراسي نتيجة تهديدات المعلمين بمقاطعة التدريس في حال عدم نيل مطالبهم، بينما المدارس الخاصة رفعت اقساطها التي عادت الى مستوياتها قبل الازمة بحجة اعطاء المعلمين حقوقهم وزيادة رواتبهم لاستمرارهم في عملهم وهي زيادات يتحملها المواطن اللبناني.

■ كيف يتوزع الطلاب على المدارس الرسمية والخاصة؟

□ بلغ عدد التلاميذ اللبنانيين في مرحلة التعليم العام ما قبل الجامعي وغير المهني 898487 طالبا في العام الدراسي 2022 - 2023 يتوزعون على 4 فئات من المدارس وفقاً للجدول التالي، حيث نتبين ان اقل من 30% من التلاميذ هم في المدارس الرسمية. وهنا تكمن المشكلة الاساسية في النظام التعليمي، اذ يجب ان تكون المدرسة الرسمية هي الاساس والمدارس الخاصة ثانوية.

التعليم	عدد التلاميذ	النسبة	عدد المدارس	عدد الاساتذة. ملاك/ تعاقد وتقدمة
الرسمي	263687	%29.4	1228	19581/15947
الخاص المجاني	111210	%12.4	325	1861/4498
الخاص غير المجاني	521883	%58	1163	21281/25773
الانروا (خاص بالفلسطينيين)	1707	%0.2	64	363/1292
المجموع	898487	%100	2780	43086/47510

المصدر: الارقام استنادا الى النشرة الاحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء.

■ ما هي الاسباب الاساسية لتراجع الثقة بالمدارس الرسمية؟

□ على الرغم من مجانية التعليم الرسمي حيث لا يدفع الطالب قسطا مدرسيا بالاضافة الى الكتب مجانا، كما تتواجد المدارس الرسمية في اكثرية المدن والقرى اللبنانية فان الاقبال ضعيف على المدرسة الرسمية اذ لا تتجاوز نسبة التلاميذ 29.4% من اجمالي التلاميذ اللبنانيين في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي. هذا الامر مرده الى تراجع الثقة بالمدرسة الرسمية حيث تتراجع المراقبة وتبقى الامور رهن جدية الاستاذ واهتمامه، كما ان مجانية التعليم وعدم دفع كلفة مالية تجعل الاهل اقل اهتمام ومتابعة لامور اولادهم في المدرسة الرسمية، وتبقى مفارقة مهمة في انعدام الثقة هي تقاضي المعلمين في التعليم الرسمي، على غرار العاملين في القطاع العام، منحا مدرسية من تعاونية موظفي الدولة فيعمدون الى وضع ابنائهم في المدارس الخاصة. على الرغم من ارتفاع الاقساط في المدارس الخاصة غير المجانية فان 73 الف تلميذا نزحوا من المدارس الرسمية الى المدارس الخاصة بين الاعوام 2020 - 2023 حيث انخفض عددهم من 336488 تلميذا الى 263687 تلميذا.

■ اذا كان التعليم الرسمي مجانيا فمن يتحمل كلفة هذا التعليم؟

□ صحيح ان التعليم الرسمي مجاني، لكن المواطن هو الذي يتحمل هذه الكلفة من خلال دفعه للضرائب والرسوم التي تشكل دخل الموازنة العامة، اذ تستحوذ موازنة وزارة التربية والتعليم العالي (تشمل ايضا التعليم الجامعي والتعليم المهني) على نسبة وصلت الى 8.9% من اجمالي نفقات مشروع موازنة العام 2025. ◄

قانون موازنة العام	موازنة وزارة التربية والتعليم العالي (مليار ليرة)	اجمالي نفقات الموازنة العامة (مليار ليرة)	نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم العالي من اجمالي نفقات الموازنة العامة
2020	1953	18232	%10.7
2021 (مشروع موازنة)	1879	18259	%10.3
2022	3621	40873	%8.8
2023 (مشروع موازنة)	8443	181923	%4.6
2024	18858	308435	%6.1
2025 (مشروع موازنة)	38257	427696	%8.9

المصدر: الارقام استنادا الى قوانين ومشاريع قوانين الموازنة العامة في السنوات المذكورة.

■ في التعليم الخاص غير المجاني ارتفعت الاقساط بشكل كبير وعشوائي وتفاوتت بين مدرسة واخرى فالى اي مدى ازدادت الاعباء على الاهالي؟

□ يستحوذ التعليم الخاص غير المجاني على نسبة 58% من التلاميذ اللبنانيين في مرحلة التعليم العام ما قبل الجامعي، وقد عمدت هذه المدارس في العام الدراسي الحالي الى رفع اقساطها بنسبة تراوحت بين 30% - 100% وذلك قبل بدء العام الدراسي ومعرفة عدد الطلاب لتحديد الموازنة والنفقات كما يفرض القانون رقم 515 لعام 1996 وبالتالي فان هذه المدارس قد خالفت القانون او تحايلت عليه اذ حددت الاقساط بالليرة اللبنانية وهي متدنية جدا تتروح ما بين 30 مليون ليرة و130 مليون ليرة، وادرجت مبالغ كبيرة بالدولار تحت تسمية "مساهمة الاهل في دعم صندوق المدرسة والمعلمين"، ويمكن تصنيف هذه المدارس الى 3 مستويات:

1- مدارس تتروح اقساطها بين 1500 دولار - 3000 دولار وتشكل نسبة 25% من المدارس.

2- مدارس تتروح اقساطها بين 3000-5000 دولار وتشكل نسبة 70% من المدارس.

3- مدارس تزيد اقساطها عن 5000 دولار وتشكل نسبة 5%.

الى هذه الاقساط تضاف القرطاسية (بين 100 - 250 دولارا) والكتب (200 دولار 600- دولار) والزي المدرسي (50 - 100 دولار) وكلفة النقل.

■ هناك التعليم الخاص المجاني فكيف تصنف هذه المدارس؟

□ هي مدارس تابعة لجمعيات دينية في معظمها تم الترخيص لها في الاعوام 1950-1960 لتقيم مدارس في القرى والارياف حيث لا وجود للمدارس الرسمية، وبالتالي انتفت اليوم الحاجة اليها مع انتشار المدارس الرسمية في اكثرية المناطق والبلدات. تحصل هذه المدارس على مساهمة من الدولة بلغت في العام 2024، 112 مليار ليرة، ويحق لها تحديد قسط يصل الى 135% - 160% من الحد الادنى للاجور وتعاني اكثرية هذه المدارس من تدني المستوى، وتعتري عملها مخالفات عدة من ابرزها تسجيل العديد ومنها طلاب وهميون. بالتالي ان اللبنانيين اليوم بين خيارين اما دفع الاقساط العالية للمدارس الخاصة، او الذهاب الى المدارس الرسمية التي تعاني من تراجع المستوى.

■ تحدثت عن المنح المدرسية من خلال تعاونية موظفي الدولة فكيف توزعت؟

□ تدفع الدولة من خلال تعاونية موظفي الدولة منحا تعليمية لابناء الموظفين في القطاع العام، وتم زيادة هذه المنحة 50 ضعفا عما كانت عليه في العام 2021 - 2022، وبموجب قرار التعاونية الرقم 2/1133 تاريخ 2 نيسان 2024 تم تحديد المنحة للعام الدراسي 2023 - 2024 كما يلي:

- الروضة والابتدائي:
خاص غير مجاني: 102 مليون ليرة.
خاص مجاني:51 مليون ليرة.
رسمي: 51 مليون ليرة.
- المتوسط:
خاص غير مجاني: 135 مليون ليرة.
خاص ليلي: 69 مليون ليرة.
رسمي: 69 مليون ليرة.
- الثانوي:
خاص غير مجاني: 171 مليون ليرة.
خاص ليلي: 84 مليون ليرة.
رسمي: 102 مليون ليرة.
الجامعة اللبنانية: 113 مليون ليرة.
الجامعات الخاصة: 338 مليون ليرة (طب - هندسة - صيدلة).
271 مليون ليرة سائر الاختصاصات.